المتـدنّي والمتوسط. ويعني تبنّي الاستراتيجية المذكورة ان الأولويات التي يجب اتباعها في تحديد الاستراتيجية التنموية يجب ان تكون على النحو التالي[٣٦].

أولاً: الاهتمام بالريف والقطاع الزراعي بحيث يشكّل حجر الأساس في بناء التنمية الاقتصادية في الدولة الفلسطينية المستقلة. ويرجع السبب في ضرورة احداث تنمية زراعية مصاحبة لعملية التنمية الصناعية الى عوامل متعدّدة تعود الى الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في عملية التنمية بصورة عامة، وفي عملية التصنيع بصورة خاصة. ذلك ان تخلف القطاع الزراعي خلف القطاع الصناعي في عملية التنمية يهدّدها ويعرقل عملية التصنيع حيث:

١ ـ يتحدّد معدل النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي الفلسطيني بالدرجة الاولى بمعدّل النمو في القطاع الزراعي، وبذلك يكون القطاع الزراعي هو القطاع ذو الاهمية النسبية الأكبر.

٢ ـ يلعب القطاع الزراعي الدور الرئيس في تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، إذ ان تمويل عملية التصنيع يتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع ان يولده ويجعله نتاجاً خارج الزراعة.

٣ ـ يعتبـر القـطاع الزراعي المصدر الرئيس للقوة العاملة للقطاع الصناعي، ويمكن ان يتمّ الاهتمام بالريف والقطاع الزراعي من طريق استصلاح الاراضي وزراعة الحبوب والاشجار المثمرة ممّا يساهم في تغطية الانكشاف الغذائي الحالي؛ تطوير مصادر المياه وسبل استغلال وتطوير طرق الري؛ استخـدام نمـط زراعي يتناسب والواقع الفلسطيني، والتركيز على الانتاج المبكر لأغراض التصدير؛ تطوير الاستفادة من الخبرات الزراعية العالمية في مجالات تحسين البذور، ومكافحة الأفات الزراعية، وطرق الري والبحث العلمي الزراعي وغيرها من اتجاهات؛ تشجيع تربية الثروة الحيوانية والسمكيـة على اسس عملية متطوّرة تساهم في رفع حجم الانتاج الحيواني والمنتوجات الحيوانية وتقليل المستورد منها.

بهذا يستطيع القطاع الزراعي المساهمة في توفير فرص عمل متزايدة، وبالتالي المساهمة في حل أزمة البطالة من طريق تشغيل المزيد من الايدي العاملة في القطاع الزراعي نفسه، كما ان القطاع الزراعي هو المصدر الرئيس للقوة العاملة في القطاع الصناعي أيضاً، وذلك بسبب استغناء القطاع الزراعي عن عدد كبير من العمال بعد ارتفاع انتاجيته؛ كما يستطيع القطاع الزراعي مد القطاع الصنـاعي، وخاصة الصناعات الغذائية، بالمواد الخام والمواد الوسيطة وبالتالي تشجيع التصنيع وزيـادة التشغيـل في القطاع الصناعي، إذ أنه سوف يترتب على إرتفاع انتاجية القطاع الزراعي تخفيض في نقطة إنتاج المواد الاولية الزراعية، ممّا يؤدي الى تحسين فرص التصنيع ومنافسة القطاع الصناعي؛ كذلك يمكّن القطاع الزراعي من استيعاب العديد من المنتوجات الصناعية المحلية، ما يساهم في زيادة التشغيل في القطاع الصناعي، ويسهم في النهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني، وتكـوين صنـاعـات جديـدة لمد القطاع الزراعي بالمستلزمات الضرورية مثل البلاستيك والمبيدات والاسمـدة، وغـيرهـا، وذلك لكون القطاع الزراعي يمثّل في بداية عملية التصنيع السوق الرئيسة للمنتوجات الصناعية. كما يؤدي الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليص نسبة الانكشاف؛ وكذلك، رفع مستوى الدخل لطبقة الفلاحين والعاملين في الزراعة، وبالتالي المساهمة في إعادة توزيع الدخل لصـالح الطبقات الفقيرة؛ والى تقليص ملموس في حجم المستوردات من المنتوجات الغذائية والمواد الوسيطة ومستلزمات الصناعة.